



يشارك المكتب التنفيذي للجمعية الخليجية للإعاقة بحضور ندوة تحت عنوان تطوير قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة حيث كان الهدف من هذه الندوة هو المطالبة بإنشاء قانون مستقل ينظم إنشاء الجمعيات المهنية ويكون له طابع خاص حسب احتياج كل جمعية لأن طبيعة تلك الجمعيات تختلف كلياً عن الجمعيات الخيرية أو الرعوية والمؤسسات الخاصة التي يشملها القانون رقم 12 لسنة 2004 وهناك بعض النقاط التي يجب مراعاتها على سبيل المثال وليس الحصر أن تكون إدارة الجمعيات المهنية منتخبة وأن يكون العمل فيها تطوعياً وأن يتم مراعاة ثقافة الجمعية وأن تكون الرقابة الوحيدة على هذه الجمعيات من اختصاص مجلس القضاء الأعلى

## زيارة الصفحة الأصلية من الموضوع